

المركزي السوداني يواجه الأزمات المالية بإدارة جديدة

تحديات شاقة لمعالجة نقص العملات الأجنبية وارتفاع التضخم

اتسعت فرص طي مرحلة السياسات المالية البالية في السودان بعد تعيين محافظ جديد للبنك المركزي، يحظى بثقة الأوساط الاقتصادية والمالية السودانية، رغم إقرار الجميع بصعوبة التحديات التي يواجهها لتطهير النظام المالي من الأزمات المزمنة.

الخرطوم - تنفست الأوساط الاقتصادية السودانية الصعداء أخيراً بعد الإعلان عن تولي بدر الدين عبد الرحيم دفة القيادة في البنك المركزي خلفاً لحسين يحي جنقول، الذي قدم استقالته الشهر الماضي.

ورغم التحديات الصعبة، التي تنتظر المحافظ الجديد، إلا أن المصرفيين والمستثمرين والتجار وحتى المواطنين تحذروهم أمال عريضة في أن يتمكن من إصلاح سياسة نقدية قوضت الاستثمار والنمو طيلة سنوات.

وأعلن رئيس المجلس السيادي عبدالفتاح البرهان، الإثنين الماضي، قراراً بتكليف عبدالرحيم لتولي أعلى هرم السلطة النقدية بالبلاد، وهو رابع محافظ في غضون عامين فقط.

وخل منصب المحافظ شاعراً منذ السادس عشر من يناير 2018 عقب وفاة المحافظ الأسبق حازم بابكر بسكتة قلبية في تركيا ليتم تعيين محمد خير الزبير في نهاية العام الماضي وليخلفه بعد ذلك جفقول في مارس الماضي.

84
جنيهاً سعر صرف الدولار بالسوق الموازية السودانية، وتوقعات بوصولها إلى 90 جنيهاً

ويتحسس الاقتصاد السوداني خطواته نحو بر الأمان، فالتحديات التي تمر بها البلاد تلقي بظلالها على أحوال المواطنين، وأسعار العملات وكل جوانب الحياة.

وعانى السودان من أزمة توفير النقد الأجنبي لأسباب هيكلية تمثلت في هبوط متواصل لسعر العملة المحلية أمام الدولار، فضلاً عن ارتفاع التضخم إلى مستويات قياسية.

وتسببت احتجاجات استمرت لأشهر ضد زيادات أسعار الوقود والخبز ونقص السيولة النقدية من السوق في إطلاق

أطلق صناعيو لبنان صافرات الإنذار محذرين من انهيار القطاع مع انسداد الأفاق لحل الأزمة السياسية في ظل تواصل الاحتجاجات، حيث تحول خطابهم إلى نبرة جديدة لم يسبق لها مثيل، حين طالبوا المسؤولين بالإسراع في إيجاد مخرج لمشاكلهم مع اقتراب نفاد مخزون المواد الأولية.

وأضاف "نناشد اتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً لإقرار تسهيلات مالية وتأمين السيولة".

وأكد أن الصناعة تواجه تحدياً صعباً يتعلق بحرمانها من المواد الأولية وأن "القضية هي قضية حياة أو موت، وحرماننا من المواد الأولية جريمة موصوفة ولن نبقى مكتوفي الأيدي".

وتابع قائلاً لقد "حافظنا على عمالنا في أصعب الظروف واليوم سننزل الغالي والنقيس للمحافظ على هذا المبدأ".

وفرض مصرف لبنان المركزي قيوداً على تحويل الأموال إلى الخارج مع اتساع المخاوف من تفاقم الشلل السياسي والاقتصادي، في وقت ضاعف فيه صندوق النقد الدولي الضغوط على بيروت لتسريع تنفيذ إصلاحات اقتصادية عاجلة.

وإدى ركود الاقتصاد وتباطؤ اللبنانيين بالخارج في ضخ الدولارات إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي، وهو ما جعل من الصعب على الشركات شراء الدولارات التي تحتاجها من البنوك.

ولا تزال البنوك في لبنان تبيع الدولارات بسعر الصرف الرسمي، لكن أصحاب بعض الشركات يقولون إنهم لا يستطيعون الحصول على كميات الدولارات التي يحتاجونها.

ويعاني القطاع من تراجع مستمر حيث هبطت الصادرات الصناعية خلال

وإدى ركود الاقتصاد وتباطؤ اللبنانيين بالخارج في ضخ الدولارات إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي، وهو ما جعل من الصعب على الشركات شراء الدولارات التي تحتاجها من البنوك.

ويعاني القطاع من تراجع مستمر حيث هبطت الصادرات الصناعية خلال



في ترقب رياح التغيير

وتلقت الحكومة الانتقالية بعض الدعم لواردات الوقود والقمح من السعودية والإمارات بقيمة 3 مليارات دولار، إلى جانب وداغ تصل إلى مليار دولار مناصفة بين البلدين الخليجين.

ولكن تلك المساعدات تبدو غير كافية، فنحو 65 بالمئة من السودانيين البالغ تعدادهم 44 مليوناً يعانون من الفقر ويحتاجون إلى تمويلات تنموية بقيمة 500 مليار دولار إلى جانب ملياري دولار من المأمول الحصول عليها من صناديق تنموية عربية.

وأكد وزير المالية إبراهيم البدوي الشهر الماضي أن بلاده تحتاج إلى ما يصل إلى خمسة مليارات دولار دعماً للموازنة المقبلة لتفادي انهيار اقتصادي محتلم.

ودفع انهيار الجنيه حكومة البشير إلى خيار طباعة فئات نقدية أعلى من المتداول في السوق لسد الفجوة الكبيرة في التمويل، وسط تفاقم الأزمات الاقتصادية للبلاد بعد عام من رفع العقوبات الأميركية والتي استمرت لعقدين من الزمن.

وأعلن المركزي مع مطلع هذا العام طباعة أوراق نقدية من فئات 100 و200 و500 جنيه وذلك للمرة الأولى في تاريخ البلاد بهدف إنهاء مشكلة شح السيولة تدريجياً.

وتضرر السودان بشدة من جراء انفصال الجنوب، الغني بالموارد النفطية، عنه في عام 2011، وهو يعد أحد الدول المثقلة بعبء الدين، إذ يبلغ 60 مليار دولار وهو يحتاج إلى تسوية عاجلة.

المساهمة في تحقيق النمو المستدام، وذلك من خلال كبح التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار.

كما أن عليه العمل على تعظيم موارد النقد الأجنبي، التي تتجاوز وفق صندوق النقد الدولي حاجز المليار دولار، إلى جانب التوسع في تمويل القطاعات الإنتاجية وتعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير والمتوسط.

وقاطع آلاف السودانيين المصارف منذ أشهر بعد تفاقم أزمة السيولة النقدية وعجز المؤسسات المالية عن الإيفاء بمسحقات الزبائن الموجودة في حساباتهم.

وعمد كبار التجار خلال الربع الأول من العام الجاري إلى الاحتفاظ بأموالهم في المنازل والمتاجر بدلاً من إيداعها في الحسابات البنكية.

مجموعة السلع الغذائية، التي بلغت نسبة مساهمتها في التضخم 61.2 بالمئة. ويتوقع أن يعلن عبدالرحيم سياسات مغايرة لأسلافه خاصة وأن السودانيين ينتظرون تحقيق طموحاتهم بتحسين حياتهم بعد أن أطاح الجيش بالبشير من الرئاسة تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتردي الأوضاع الاقتصادية.

بدر الدين عبدالرحيم
يعتبر رابع محافظ
للبنك المركزي في
غضون عامين

ويراود الأوساط الاقتصادية والشعبية أن يعمل المحافظ الجديد على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي من أجل

الصناعة اللبنانية تعلن حالة الطوارئ مع اقتراب نفاد الخامات الأولية

استقالته الشهر الماضي بفعل ضغوط الشارع، بالإسراع في وقف المناقشة غير المشروعة عبر إغلاق المصانع والمؤسسات غير القانونية والتي تعمل بتكلفة أقل.

وسعت السلطات اللبنانية طيلة الفترة الماضية إلى توفير الحماية لنحو 17 صناعة محلية تتعرض للمنافسة غير المشروعة من الصناعات المستوردة، لكن جهودها لم تات بنتائج إيجابية.

وأرجع محللون تلك الخطوة إلى عدم تطبيق البنود الواردة في اتفاقيات التبادل التجاري الموقعة بين لبنان والدول، التي يستورد منها.

وللصناعات حزمة من المطالب الأخرى إلى جانب الإفراج عن أموالهم لاستيراد الخامات الأولية، تتمثل في خفض تكلفة الطاقة مع منحهم المزيد من التسهيلات المصرفية وتخفيض الضرائب.



قطاع بئّن من الأزمات المتلاحقة

تونس تقر بصعوبة تنفيذ موازنة 2020

ويرى خبراء أن قانون الموازنة دون رؤية واضحة أو حلول وتوقعات صحيحة مما سينعكس على الاقتصاد المحلي ويؤدي من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تحتمل التأجيل لمعالجتها.

وأوضح الوزير أن "الهدف بالنسبة للعام المقبل هو تحقيق نسبة نمو في حدود 2.7 بالمئة، ومزيد تأكيد تحسين التوازنات المالية العمومية والتوازنات الخارجية ومواصلة تدعيم الاندماج الاجتماعي".

محمد رضا شلقوم
توجد تحديات كبرى ويجب مواصلة الإصلاحات لدفع النمو

وتابع أن "الدينار التونسي تحسّن بنحو 3.2 بالمئة مقارنة بالدولار وبنحو 5.3 بالمئة مقارنة باليورو".

وأشار في السياق ذاته إلى أن "الحكومة تطلع في تقليص العجز التجاري إلى حدود 2 بالمئة بحلول عام 2022".

ويشكك خبراء في صحة توقعات الحكومة ويعتبرونها أوهاماً تخفي وضعاً سيزداد سوءاً في ظل عدم وجود مؤشرات إيجابية في ما يتعلق بالمديونية وارتفاع نسب التضخم التي تظل معضلات أمام البناء والنمو.

وتمر تونس بأزمة اقتصادية خانقة تبيّن فيها الأرقام جراء ارتفاع نسبة المديونية إلى نحو 69.7 بالمئة بين عامي 2017 و2018 حسب البيانات، وتراجع نسب النمو وارتفاع الأسعار.

تونس - تعكس تصريحات المسؤولين التونسيين عمق الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تمر بها البلاد مما يوجب بتواصل تحطّمها في دوامة المعضلات المزمنة وضبابية الرؤية الاقتصادية.

وأقر وزير المالية محمد رضا شلقوم خلال جلسة مناقشة الموازنة بصعوبة الوضع بقوله "توجد تحديات كبرى خلال العام 2020، وجب معها مواصلة الإصلاحات لدفع النمو الاقتصادي وإصلاح المؤسسات العمومية، التي تمثل اليوم تحدياً هاماً".

وصادق البرلمان بالأغلبية على الموازنة لعام 2020 بحوالي 127 صوتاً فيما امتنع 4 نواب عن التصويت، وعارضه نحو 50 نائباً وشارك في التصويت 181 نائباً من أصل 217.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية للوزير قوله أيضاً إن "الحكومة عملت على إعادة هيكلة البنوك العامة والنفاذ إلى التمويل والإمماج المالي، فضلاً عن تحسّن المناخ الاجتماعي، عبر تكريس منظومة الأمان الاجتماعي، وتعزيز برامج الإحاطة بمحدودي الدخل ومشاريع التنمية".

ويقدر حجم موازنة تونس لعام المقبل، بنحو 47.2 مليار دينار (حوالي 16.75 مليار دولار).

وتتوقع الحكومة نسبة نمو في حدود 2.7 بالمئة مقابل نحو 1.4 بالمئة متوقعة مع نهاية العام الجاري.

واعتبر وزير المالية أن "كل المنطلقات الإيجابية لعام 2020 متوفرة وهي تتأتى من عمل الحكومة على توفير بيئة مؤسساتية، ترسخ الحوكمة الرشيدة إضافة إلى إقرار إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وإرساء الاقتصاد الرقمي".